الضمان الاجتماعي

مجلة لمواضيع الرفاه والسياسات الاجتماعية

تصدر عن مؤسسة
التأمين الوطني

عدد 128, نيسان 2026

ملخَّصات الابحاث

"كمطرقة على الرأس": إنعكاسات سياسة تجريم التعامل مع المخدرات على تجارب رجال مخالفين للقانون تمت إحالتهم إلى الاعتناء الموفّر من قبل الدولة بالإدمانات

غالي ألبرشتاين[1]

يدرس هذا المقال السياسة المرعية في إسرائيل للاعتناء برجال مخالفين للقانون يواجهون الإدمان على المخدرات، فيركز على التأثيرات التي تملكها تصورات جنوسية، ووصم اجتماعي وسياسة تجريم للتعامل مع المخدرات، على سيرورات الاعتناء ونتائجها. فمن خلال مقابلات مع رجال يواجهون الإدمان على المخدرات ومع عاملات اجتماعيات يزاولن الاعتناء في أطر عائدة للدولة للاعتناء بالإدمانات وتحليل مستندات تُعنى بالسياسة ذات صلة بالموضوع عائدة لوزارة الرفاه الاجتماعي، ومن خلال اتّباع منهجية الإثنوغرافيا المؤسسية، ترصد الدراسة وجود ثلاثة عناصر مركزية: المخدِّر كرد على احتياجات عاطفية; علاقات قوة وسيطرة في الأطر الاعتنائية; دراسة مميزات الاعتناء عند الفئتين البشريتين الرجالية والنسائية والتأثيرات على تجارب الخاضعين للاعتناء. حيث تشير المكتشفات إلى أن الأطر الاعتنائية، رغم نيتها توفير المساعدة، قد تشكل آلية تثبّت المكانة الهامشية للخاضعين للاعتناء. حيث يُتّخَذ النظر إلى المدمنين كمخالفين للقانون من عدماء السيطرة الذاتية، مبرّرا لوجود آليات مراقبة ثابتة في الأطر الاعتنائية. وبموازاة ذلك، تصعّب تصورات جنوسية تقليدية في الأطر الاعتنائية على الرجال التعبير عن قابلية التعرض للأذى، والكشف عن صدمات نفسية تعرّضوا لها وتحقيق هويات رجالية متنوعة خارجة عن العادة. ويؤكد تحليل المقابلات مع مستندات السياسة مجتمعةً، على الديناميكية والصلات المختلفة بين السياسة الرسمية وتطبيقها فعلا. وتؤكد الدراسة على الحاجة إلى اتّباع طريقة شمولية تعترف بالتأثيرات المتقاطعة للمكانة، والجنوسة، ومخالفة القانون والصدمة النفسية، وكذلك على أهمية تطبيق نموذج اعتنائي يراعي حساسية الجنوسة ييسر التعبير عن أشكال متنوعة من الرجولة.

[1] منهاج دراسات الجنوسة، جامعة بار إيلان

التشغيل المرن لنساء حوامل وما بعد إجازة الولادة

نيتاع كوهين[2]، ميخال غروس[3] وأفيف كيدرون[4]

أدت جائحة الكورونا إلى تحولات دراماتيكية في منظمات العمل في دول كثيرة على أنحاء العالم، وساهمت في توسيع نطاق التطبيق لتسويات تشغيل مرنة، من النوع الذي يفسح للعاملين المجال لبعض التحكم في مواعيد تأدية العمل ومكانه. حيث استندت هذه الدراسة إلى التجربة المتراكمة في فترة جائحة الكورونا وما بعدها، ودرست التأثير لعوامل تنظيمية وإدارية تيسّر أو تعيق تطبيق تسويات من التشغيل المرن فيما يخص تشغيل عاملات حوامل و/أو في السنة الأولى ما بعد إجازة الولادة، فترة تشهد زيادة التصادم بين العمل والعائلة. وجُمِعت المعطيات من خلال 2 استطلاعات للرأي إنترنتية. حيث أجاب عليهما 374 إداريا وإدارية أداروا/أدرن أيضا عاملان حوامل أو ما بعد إجازة الولادة، جرى في منظماتهم/هن التشغيل المرن. وتؤمّن الدراسة إدراكا أكثر تعميقا لتأثير الثقافة التنظيمية ومواقف الإداريين على احتمال نيل مثل هؤلاء النساء فرصة التمتع بالتشغيل المرن، وعلى تقييمات الأداء الأسوأ التي يحصلن عليها بالمقارنة مع عموم العاملين الذين يخضعون لتسويات من التشغيل المرن. وتؤيد مكتشفات الدراسة توصية المنظمات بالعمل على تغيير الثقافة التنظيمية من التشغيل المرن التي تأتي لأغراض الثروة البشرية في المنظمة، وعلى تدعيم التغيير الإيجابي في مواقف الإداريين من التشغيل المرن لعاملات حوامل و/أو ما بعد إجازة الولادة خصوصا. وفيما يخص صانعي السياسات، تتمثل التوصية بتعيين حق قانوني في التمتع بالتشغيل المرن لصالح نساء حوامل و/أو ما بعد إجازة الولادة، بحيث تصبح تسويات مرنة معيارا مقبولا قد يقلص ظاهرة إقالة العاملات في مراحل الحياة هذه، وسيساعدهن على الحفاظ على تواصل الاشتغال الواجب لتطوير مسار مهني، والحصول على مواضع ذات تأثير ونيل استقلالية اقتصادية.

[2] قسم الاقتصاد والإدارة وقسم الخدمات البشرية، الكلية الاكاديمية عيمك يزراعيل
[3] قسم الخدمات البشرية وقسم العمل الاجتماعي، الكلية الاكاديمية عيمك يزراعيل
[4] القسم للقب الثاني في التطوير والاستشارة التنظيميين، الكلية الاكاديمية عيمك يزراعيل

بين الاستقلالية الذاتية، والأمن والكرامة: حين يعارض شخص مسنّ مصاب بالخرف الإخلاء خلال الحرب

ميخائيل (ميكي) شيندلر[5] وساغيت ليف[6]

يبحث المقال في معضلة أخلاقية تقف أمام صانعي قرارات بدلاء مثل أفراد عائلة وأوصياء وكذلك مهنيين حين يرفض شخص مصاب بالخرف أثناء الحرب الإخلاء من بيته الذي يقع في منطقة تحت الخطر. حيث توجِب هذه المعضلة الاختيار بين احترام الاستقلالية الذاتية للشخص وبين حماية رفاهيته وأمنه. وللتعامل مع المعضلة هذه يطرح المقال نموذجا لاتّخاذ القرارات يعتمد على تعديل 18 من قانون الأهلية القانونية والوصاية وعلى المبادئ الأخلاقية المشمولة فيه: الاستقلالية الذاتية، والكرامة والنفعية. فيركز النموذج على أربعة أبعاد (1) تقييم قدرة اتّخاذ القرارات للشخص المصاب بالخرف في السياق المحدَّد لمسألة الإخلاء. أي قد يكون له وصي أو صانع قرارات بديل، ولكنه يستطيع اتّخاذ قرارات في هذا السياق; (2) دراسة توجيهات سابقة أعطاها حين كان أهلا قانونا فيما يخص الإخلاء أثناء حالة من الحرب أو التصعيد الأمني; (3) التعرض لرغباته، ومشاعره وطموحاته في سياق الإخلاء أثناء حالة من التصعيد الأمني- سواء في الماضي، حين فهم المسألة، أم في الحاضر، حين لا يفهم الانعكاسات بكاملها; ترجيح اعتبارات نفعية. ويضيف النموذج إلى الأدب المتوفر الذي يبحث في موضوع المعضلات الأخلاقية والمهنية المرتبطة بإخلاء أشخاص مصابين بالخرف في حالات الخطر، 2 أبعاد: أولا، دراسة هذه المسألة في السياق الخاص للحرب- خطر خارجي فوري، وصعوبات في التمتع بضمان الإتاحة، وغياب خدمات قابلة للاستفادة منها وقيود في تقييم إرادة الإنسان; ثانيا، توسيع نطاق معنى الحق في الكرامة بحيث يتضمن أيضا احترام رغبات أشخاص مصابين بالخرف لا يفهمون معنى القرار المتّخَذ على صعيد المخاطر والانعكاسات. وإزاء التصورات السلبية تجاه أشخاص مصابين بالخرف والخشية من اشتداد مواقف قائمة على أسلوب الرعاية تجاههم أثناء الحرب، يوفر النموذج المعروض أداة لخلق طرق متوازنة للتعامل مع هذه المعضلات- سواء أثناء الحرب أم في حالات طوارئ عامة وشخصية.

[5] جناح العمل الاجتماعي، الكلية الأكاديمية أشكلون
[6] مدرسة العمل الاجتماعي على اسم لوئيس وغابي وايسفيلد، جامعة بار إيلان

الشعور بالتعرض لأذى اجتماعي كحلقة الوصل بين نوع الإعاقة للولد ولحاق الأذى بالحياة الزوجية لوالديه

إليسيا غرينبنك[7] وغفريئيلا كاشي-روزينباؤوم[8]

درست الدراسة شعور آباء و/أو أمهات حول تأثير تربية ولد مصاب بإعاقة على حياتهم/هن الاجتماعية وعلى حياتهم/هن الزوجية. فشارك في الدراسة 309 آباء و/أو أمهات متزوجين/ات لأولاد مصابين بإعاقات مختلفة. حيث وُجِد أنه هناك تأثير لنوع الإعاقة. فشعر آباء و/أو أمهات لأولاد مصابين بالتوحد أو باضطراب عاطفي-سلوكي/نفسي بأن الأذى الذي لحق بحياتهم/هن الاجتماعية هو الأفدح. وفي مقابل ذلك، شعر آباء و/أو أمهات لأولاد مصابين باضطراب تعلّمي معين أو باضطراب من نقص الانتباه بأن أذاهم الاجتماعي أصغر. وكذلك وُجِدت صلة قوية جدا بين الوضع الاجتماعي والوضع الزوجي. فكلما شعر الآباء و/أو الأمهات بأن حياتهم/هن الاجتماعية تتعرض للأذى أكثر فأكثر، شعروا بلحاق آذى أكبر أيضا بالعلاقة مع الزوج/ة / شريك/ة الحياة. وعلاوة على ذلك تبيَّن أنه كلما يزيد عمر الآباء و/أو الأمهات هم/ن يشعرون/رن أقل تعرّضا للأذى اجتماعيا. وأشارت الدراسة إلى أن نوع الإعاقة للولد يؤثر أولا على الحياة الاجتماعية للآباء و/أو الأمهات، فهذا ما يؤدي في نهاية الأمر إلى لحاق الأذى بالحياة الزوجية (خصوصا لدى آباء و/أو أمهات لأولاد مصابين بالتوحد أو باضطراب عاطفي-سلوكي/نفسي). ولدى آباء و/أو أمهات لأولاد مصابين باضطراب تعلّمي معين أو باضطراب من نقص الانتباه أثر نوع الإعاقة على الحياة الزواجية مباشرة أيضا، وليس فقط على البعد الاجتماعي. وتساعد الدراسة على الفهم على نحو أفضل للصعوبات العاطفية والاجتماعية لآباء و/أو أمهات لأولاد أصحاب إعاقة. وتؤكد الاستنتاجات على أنه من المهم ان يُعرض على الآباء و/أو الأمهات الدعم والمساعدة اللذان يكيِّفان بشكل خاص مع نوع الإعاقة لولدهم/هن من أجل تعزيز متانتهم/هن الاجتماعية والزوجية.

[7] جناح التربية الخاصة، الكلية الأكاديمية للتربية غيفعات ووشينغتون
[8] الجناح المتعدد المجالات للعلوم الاجتماعية، الكلية الأكاديمية أشكلون

مجتمع ومكان: تجارب وتصورات لدى عائلات 'حاريدية (متشددة دينيا)' تم إخلاؤها أو أخلت نفسها من بيوتها في حرب «السيوف الحديدية»

رينا بوسكيلا[9]، عيديت بليت-كوهين[10] وميمي آيزنشتدت[11]

تركز الدراسة على تجارب عائلات 'حاريدية' اضطُرّت إلى ترك بيوتها على إثر حرب «السيوف الحديدية». حيث شكل الإخلاء لهذه العائلات ليس فقط تغييرا مؤقتا لمكان السكن فحسب، بل أيضا صدمة عميقة بالنسبة لنمط حياتها برمته. فعلاوة على الصعوبات المعروفة التي تصاحب حالات الحرب والنزوح، واجهت عائلات 'حاريدية' تحديات متميزة ترتبط بنمط الحياة الديني، وبصلات مجتمعية وطيدة ومجتمع محافظ يتميز عن البيئة العامة. حيث كانت الغاية من الدراسة الفهم كيف واجهت عائلات 'حاريدية' التشويش الفجائي للحياة المجتمعية، وأي موارد شخصية ومجتمعية ساعدتها في هذه الفترة. فلهذا الغرض أُجرِيت مقابلات شخصية مع 15 أما لأولاد من جنوب البلاد وشماله، ممن خلال الحرب تم إخلاؤهن أو أخلين أنفسهن من بيوتهن مع عائلاتهن لمدة شهر على الأقل. ويتبين من المكتشفات أن المجتمع يلعب دورا مركزيا وذا ثقل ملحوظ في حياة العائلات 'الحاريدية'. حيث لا يوفر المجتمع المساعدة العملية فحسب، مثل المساعدة اليومية ودعم تنظيم الحياة، بل أيضا يؤمّن الشعور بالانتماء، والهوية والثبات. ولما تضررت البنية الاجتماعية أو تفككت من جراء الإخلاء ظهرت صعوبات كثيرة- عاطفية، وعائلية واجتماعية. فوصفت نساء مشاعر من البلبلة، والضياع، وحمل العبء وعدم اليقين إلى جانب جهود للحفاظ على الروتين، والإيمان والمتانة العائلية. وتقدّم الدراسة إسهامها لفهم التعامل مع الواقع من جانب مجتمعات وعائلات في حالات من الأزمة والإخلاء، وتؤكد على المميزات الفريدة للمجتمع 'الحاريدي' وتأثيرها على تجربة الإخلاء والانتعاش منها.

[9] عاملة اجتماعية
[10] مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي على اسم بأول برفالد، الجامعة العبرية في القدس
[11] بروفيسور، مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي على اسم بأول برفالد، الجامعة العبرية في القدس

حول الذكاء الاصطناعي والقلب البشري: هل يمكن لثورة ال-AI تقديم الإسهام أو الإضرار بالعمل الاجتماعي وجمهور المستفيدين منه؟ - مقال رأي

غاي غريملند[12] وشلوميت فايس[12]

يقف نظام الرفاهية في إسرائيل أمام أزمة مزدوجة: ارتفاع دراماتيكي في الطلب على الخدمات ونقص خطير في القوى البشرية، اشتدّا على إثر حرب السيوف الحديدية. وبموازاة ذلك، تلج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence-AI) الميدانَ الاجتماعي فتضع أمام العمل الاجتماعي فرصا إلى جانب تحديات أخلاقية. حيث يناقش المقال المسألة كيف يمكن تبنّي مزايا الذكاء الاصطناعي (مثل الترشيد ورصد المخاطر)، مع تقليل الأخطار لإزالة الإنسانية والإضرار بحسن التقدير المهني.

حيث يتم التحليل على ثلاثة مستويات: مستوى العامل الاجتماعي (تخفيض العبء البيروقراطي أمام تآكل التقدير الجيد)، ومستوى المنظمة (الإدارة المعتمدة على المعطيات أمام التحيزات الخوارزمية)، ومستوى الحاصل على الخدمة (تعزيز ضمان الإتاحة أمام خطر الاغتراب الاجتماعي). ويطرح المؤلفون مخططا لسياسة إدماجية مسؤولة في إسرائيل، يتضمن توصيات إلى المنظِّم القانوني والإداريين: تحديث الشرعة الأخلاقية، وترسيخ أخلاقيات الرعاية (Ethics of Care) من خلال التنظيم القانوني، والانتقال إلى نموذج اقتصادي يُعنى بالعائد الاجتماعي (SROI)، والحفاظ الحريص على مبدأ الإنسان في الحلقة (Human in the Loop). وذلك لكي يُضمن أن تخدم التكنولوجيا القِيَم المهنية ولا تأتي محلها.

[12] مدرسة العمل الاجتماعي، جامعة بار إيلان

من الهوامش إلى توفير الاستجابة: قانون أفرقة التدخل في أزمة نفسية كسياسة للنهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية - مقال رأي

يفغيني كنايبل[13]

يتناول مقال الرأي هذا قانون أفرقة التدخل في أزمة نفسية (سنة ت. ش. ف. ج. العبرية 2023)، الذي يهدف إلى إنشاء منظومة قطرية، ومهنية وقابلة للاستفادة منها 7/24 للتعامل مع أزمة نفسية في المجتمع. مع اتّباع منهجية تقاطع أشكال التمييز (intersectionality)، بودّي الادّعاء بأن التطبيق الفعال للقانون لا يتمثل بالمساعدة الطبية لتحسين تواصل الاعتناء الذي يخضع له أشخاص يتعرضون لأزمة نفسية شديدة فحسب، بل ايضا بسياسة اجتماعية لتقليص الفجوات على ميدان الصحة النفسية بين الفئات الإنسانية القوية والفئات الإنسانية المستضعَفة والمعرَّضة للتهميش في المجتمع الإسرائيلي. حيث يؤيِّد هذا الرأي من خلال التحليل الانتقادي لأربع ساحات جوهرية يلاحَظ فيها عدم المساواة في الاعتناء بأزمة نفسية: 1) غياب الاستجابة العمومية اللائقة والاعتماد على خدمات خصوصية، لا تكون قابلة للاستفادة منها اقتصاديا، وجغرافيا وثقافيا لعموم السكان; 2) تدخُّل شرطي يزيد من خطر التعرض للأذى، خصوصا لدى فئات الأقلية; 3) معدلات استشفاء طبي-نفسي عالية لدى أقليات، تدل على التهميش وعدم الانخراط; 4) العبء الكثير الذي يُلقى على عاتق افراد عائلة يقومون بالعناية، وخصوصا نساء، يتعرضن أحيانا للعنف من جانب الشخص الذي يتعرض لأزمة نفسية.

ومن خلال استعراض مكتشفات تدل على الصلة بين الوصم الاجتماعي التقاطعي، وعوائق نُظُمية وفجوات على ميدان الصحة النفسية، أودّ الإظهار كيف قد يساهم تطبيق القانون الجديد في إحداث تغيير اجتماعي ويضمن توفير الاستجابة المتساوية والقابلة للاستفادة منها إلى عموم الفئات في المجتمع الإسرائيلي.

[13] جناح العمل الاجتماعي، الكلية الأكاديمية أشكلون